ثلاث شركات عالمية ترغب في تطوير حقل الناصرية بعد انسحاب الشركة اليابانية

بغداد/ متابعة المدى

أعلنت وزارة النفط العراقية، أمس الثلاثاء، أن ثلاث شركات عالمية أبدت رغبتها بتطوير حقل الناصرية النفطي بعد انسحاب الشركة اليابانية من المفاوضات، مؤكدة أنها طلبت منها التوصل إلى إنتاج ١٠٠ ألف برميل يومياً خلال عامين.

وقال مدير عام دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط عبد المهدي العميدي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "شركات ايني الإيطالية وشيفرون الأميركية وسي بي سي الصينية أعربت عن رغبتها بتطوير حقل الناصرية في محافظة ذي قار بعد انسحاب شركة نيبون اليابانية التي فازت بالعرض الفني والتجاري الذي تقدمت به عام ٢٠٠٩"، عازياً السبب إلى "وصول المفاوضات معها إلى طريق مسدود".

وأضاف العميدي أن "الوزارة طلبت من الشركات الثلاث بناء مصفى الناصرية الذي تم الانتهاء من تصاميمه بطاقة ٣٠٠ ألف برميل يومياً بهدف وصول الإنتاج المتأتي من الحقل إلى المصفى لسد حاجة محافظة ذي قار والعراق من المشتقات النفطية"، مبيناً أن "الوزارة أصبحت في غنى عن أي زيادة في الإنتاج تأتي من الحقول الأخرى".

وذكر العميدي أن "الوزارة شددت أيضاً على ضرورة الوصول إلى إنتاج ١٠٠ ألف برميل في اليوم خلال عامين"، مؤكداً أن "تطوير الحقل سيحال على الشركة الفائزة ضمن جولة تراخيص مصغرة".

وأشار العميدي إلى أن "الوزارة تتوقع الوصول إلى إنتاج ١١ مليون برميل يوميا خلال السنوات الست المقبلة من الحقول التي عرضت على الشركات العالمية للتطوير ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية".

ويقع حقل الناصرية النفطي، ٣٧ كم شمال غرب مدية الناصرية، مركز محافظة ذي قار، ويضم إنشاءات عدة منها ثلاثة خزانات بسعة ثلاثة آلاف متر مكعب، ومحطة عزل بطاقة ٣٠ ألف برميل في اليوم، وأبنية سيطرة الكهرباء والإدارة والمختبر ومحطة لتحلية المياه، كما تم مد خط كهرباء من الموقع إلى محطة كهرباء الشطرة بطول ٣٠ كم، بالإضافة إلى منظومات الضخ الخام، وأنبوب من الموقع إلى الخط الاستراتيجي بطول ٤٠ كم قطر ١٢ انج، وينتج حاليا عشرة آلاف برميل يومياً.

وتضم مدينة الناصرية حقولاً نفطية غير مستثمرة كحقل الناصرية الكبير الذي من المتوقع أن ينتج ٣٠٠ ألف برميل يومياً، وحقل الغراف الذي يقدر المعنيين بالشؤون النفطية إنتاجه بـ١٣٠ ألف برميل يومياً، فضلاً عن حقل الرافدين (أبو عمود) الذي يقدر إنتاجه في حال تشغيله أو استثماره بـ١١٠ آلاف برميل يومياً.

ويسعى العراق من خلال تطوير حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، إلى التوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست القادمة، و١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، كما عرضت وزارة النفط ثلاث حقول غازية للاستثمار الأجنبي وهي حقول المنصورية والسيبة وعكاز، فيما ستكون الشركات التي ستقوم بتطوير الحقول النفطية ملزمة بمنع حرق أي كمية من الغاز المصاحب للنفط، كما ستلزم ببناء منشآت لتصنيع الغاز المصاحب، وتسليمه إلى العراق من دون مقابل.

يذكر أن العراق يصدر نفطه الخام من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلاً عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، ويتم التصدير بالشاحنات الحوضية إلى الأردن، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة ٩٠٪، في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك، وينتج العراق حاليا نحو مليونين و٧٠٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً، ويصدر منها ما يقارب من مليوني و٢٠٠ ألف برميل يومياً.

البيضاء تطالب بتوحيد التعرفة الكمركية واستيفائها من قبل الحكومة حصراً

بغداد/ المدى

طالبت الكتلة البيضاء، أمس الثلاثاء، بتوحيد التعرفة الجمركية واستيفائها حصرا من قبل الحكومة الاتحادية، مشيرة إلى أن المحافظات التي تقع فيها المنافذ الحدودية تقوم باستقطاع هذه التعرفة بشكل بعيد عن أي تنظيم.

وقالت المتحدثة باسم الكتلة عالية نصيف في بيان صدر، امس وتلقت المدى نسخة منه، إن "هناك خللا كبيرا في آلية استيفاء التعرفة الجمركية في المنافذ الحدودية"، مطالبة بأن "يكون استيفاءها من قبل السلطات الحصرية للحكومة الاتحادية ومن كافة المنافذ الحدودية من الشمال إلى الجنوب، بعد توحيدها وتنظيم آلية استيفائها".

وأوضحت نصيف أن "بعض المحافظات والتي تقع فيها المنافذ الحدودية تقوم باستقطاع نسبة ثلاثة بالمائة لتنمية المحافظة، في حين يستقطع البعض الآخر خمسة بالمائة أو ثمانية بالمائة، وبشكل بعيد عن أي تنظيم"، مشددة على أن "أي اهمال في هذا الموضوع ستترتب عليه خسائر كبيرة وضياع للأموال التي من الممكن إنفاقها على الجوانب التي تهم المواطن العراقي".

وأعلنت رئاسة الوزراء، في (٢٤ تموز ٢٠١١)، عن قرب تطبيق قانون الضرائب والتعرفة الجمركية ليشمل بالدرجة الأولى السلع والبضائع المستوردة والتي يمكن صنعها محليا، فيما أشارت إلى استثناء السلع والبضائع ذات التماس المباشر بحياة المواطن.

وكان العراق يفرض رسوما جمركية على السلع الداخلة إليه قبل عام ٢٠٠٣ وفقا لقانون ٧٧ لعام ١٩٥٥، وقد توقف بعد ذلك مع دخول القوات التحالف الى العراق في عام ٢٠٠٣ ليصدر الحاكم المدني في العراق بريمر رسوم ٥٪ على السلع الداخلة الى العراق والتي عرفت حينذاك برسوم اعادة اعمار العراق.

يذكر أن الهيئة العامة للجمارك أعلنت في (كانون الثاني ٢٠١٠)، تطبيقها لقانون التعرفة الكمركية الجديد رقم ٢٢ لعام ٢٠١٠ بنسبة تصل إلى ٢٠٪، على أن يُعمل به مطلع آذار القادم، مبينة ان العمل بإجازة الاستيراد سيتم تفعيله بدءاً من ١٦ من شهر شباط المقبل بعدما توقف العمل بها خلال الفترة السابقة.

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذا حدوديا، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية، أبرزها منفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران، ومنفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا.

لجنة الاستثمار النيابية تدعو إلى إجراء تعديل لقوانين الوزارات المعرقلة للاستثمار

بغداد/ متابعة المدى

دعت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، أمس الثلاثاء، إلى إجراء تعديل شامل لقوانين بعض الوزارات التي باتت تسبب عرقلة للاستثمار في البلاد، مبينة أن القوانين السابقة فتحت باب الفساد وأحدثت تداخلا بالصلاحيات.

ولاتزال قوانين بعض الوزارات العراقية السابقة سارية المفعول بالرغم من مرور اكثر من ثماني سنوات على تغيير نظام الحكم في البلاد.

وتشكو الحكومة تقييد بعض وزاراتها بالروتين وفقا لقوانينها المعتمدة، وتقول أن أحد الاسباب الرئيسة وراء تأخر عجلة البناء والاعمار في البلاد يعود الى تركة القوانين السابقة.

وقال رئيس اللجنة أحمد العلواني لوكالة آكانيوز، إن "بعض الوزارات لاتزال تعمل بقوانين شمولية وهي تتقاطع من توجهات العراق الجديد بالعمل وفق قاعدة الاقتصاد الحر"، مبينا أن "هناك حاجة ضرورية الى اجراء تعديل شامل لقوانين العديد من الوزارات المعنية بالجانب الاقتصادي".

وأوضح العلواني أن "القوانين السابقة التي تعتمدها بعض الوزارات فتحت باب الفساد المالي والاداري، وأثرت على عملية الاستثمار الاجنبي في البلاد"، مشيرا الى أن "القوانين السابقة التي هي بحاجة الى تعديل خلقت تداخلا في الصلاحيات".

ولكن حتى القوانين التي شرعتها مجلس النواب العراقي بدورته السابقة والحالية اصطدمت بقوانين أخرى مما اوقف العمل ببعض بنودها كما في قانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨.

حجم التبادل التجاري مع سوريا بلغ ٥ مليارات دولار

بغداد / المدى

أعلنت الحكومة أمس الثلاثاء، إن حجم التبادل التجاري مع سوريا وصل إلى ٥ مليارات دولار خلال العام الحالي ٢٠١١.

وقال مستشار الحكومة عبد الحسين الجابري لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)إن "حجم التبادل التجاري بين العراق وسوريا وصل خلال عام ٢٠١١ إلى ٥ مليارات دولار شملت قطاعات الطاقة والاستيراد والصناعة والزراعة والصحة".

وأضاف ان "الحكومة العراقية لديها خطة اقتصادية لتوسيع التبادل التجاري بين العراق وسوريا خلال عام ٢٠١٢ الى اكثر من ٧ مليارات دولار". وتابع الجابري ان "حجم التبادل التجاري لعام ٢٠١٠ سجل ملياري دولار، وهو في تنام مستمر خاصة مع تسهيلات دخول البضائع عبر المنافذ الحدودية بين البلدين".

وأعلنت وزارة التجارة العراقية ان حجم التبادل التجاري مع إيران، عدا الأنشطة النفطية، وصل إلى ٤ مليارات دولار، وحجم التبادل التجاري مع تركيا بلغ ١٠ مليارات دولار لجميع الأنشطة التجارية، فيما بلغ حجم التبادل التجاري مع الاردن مليار دولار.

ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه، منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان

عضو في اللجنة المالية: وصول الموازنة المالية الأسبوع الحالي إلى البرلمان

بغداد / المدى

توقع عضو اللجنة المالية والنائب عن /التحالف الوطني/ عبد الحسين الياسري خلال الاسبوع الحالي بتسليم الموازنة الى مجلس النواب، داعياً الى عدم التأخر بإقرارها كي لا تؤثر على المشاريع.

وقال الياسري في تصريح صحفي امس الثلاثاء: أن الموازنة المالية ما زالت لدى مجلس الوزراء بعد الاعتراضات المحلية والدولية عليها كون الموازنة التشغيلية بلغت نسبتها اكبر من الموازنة الاستثمارية، إضافة الى تعديل سعر برميل النفط التي تعتمد عليه الموازنة من قبل وزارة المالية.

ورجح الياسري: بان يتم تسليم الموازنة من قبل مجلس الوزراء الى البرلمان خلال هذا الاسبوع نتيجة الانباء التي اشارت إلى أن مجلس الوزراء قد اطلع على الموازنة وليس لديه اعتراضات او مؤشرات على كتابة هذه الموازنة فمن المؤمل أن تصل الى مجلس النواب خلال الاسبوع الحالي.

وأكد الياسري: أن تأخر إقرار الموازنة سيؤثر على المشاريع الاستثمارية والستراتيجية للبلد كونها معتمدة على الموازنة ومما سيدفع الحكومة الاتحادية على تطبيق الأنظمة والقوانين السابقة وهي بمعدل صرف(١٢/١) من الموازنة التشغيلية مما يؤدي الى تلكؤ الكثير من المشاريع في البلد.

وأضاف: أن على ضوء الآلية المتبعة فأن الموازنة عندما تسلم الى البرلمان يتم دراستها وفحصها وتدقيق الارقام المكتوبة فيها من قبل اللجنة المالية في مجلس النواب، وعندما تبلغ الضرورة استدعاء وزير المالية او الجهة التي أعدّت الموازنة، لذلك فبعدها إما يتم إرجاعها الى مجلس الوزراء او يتم عرضها على مجلس النواب للتصويت عليها.

وذكر عضو اللجنة المالية النيابية: من الصعب أن يتم التوقع على المدة المقررة لإقرار الموازنة، ربما تستغرق أياما محدودة من بعد مجيئها من مجلس الوزراء او تطول لمدة طويلة تصل الى الاشهر كون هناك دراسة وفحص وتدقيق الارقام الواردة فيها وتوزيعها على المحافظات والوزارات.

وفي وقت سابق، دعا عضو اللجنة المالية والنائب عن /ائتلاف العراقية/ إبراهيم المطلك الحكومة الاتحادية ومجلس النواب الى وضع الحسابات الدقيقة والحلول المستقبلية من خلال تعديل الموازنة السنوية وفق دراسة علمية دقيقة، وتابع: تكون من قبل مستشارين وخبراء دوليين لتقدير سعر برميل النفط التي تعتمد على اساسه الموازنة لغرض تجنب الازمة الاقتصادية والحد من خطورتها.

واشار في تصريح (للوكالة الإخبارية للأنباء) الى ان هذا التأثير سيكون مباشرا لان العراق هو جزء من العالم وعندما تكون هناك ازمة اقتصادية عالمية فان العراق حتماً سيتأثر بها كون هذه الازمة مسلطة على الدول التي تنتج النفط.

حكومة إقليم كردستان تصادق على مشروع قانون إنشاء صندوق واردات النفط والغاز في الإقليم

أربيل / المدى

صادق مجلس وزراء إقليم كردستان، على مشروع قانون إنشاء صندوق واردات النفط والغاز في الإقليم، الذي ينص على تشكيل هيئة عليا لمراقبة واردات النفط والغاز في الإقليم، بحسب الموقع الرسمي لحكومة الإقليم. ونشر الموقع خبراً جاء فيه، أن "مجلس وزراء الإقليم صادق في اجتماعه أمس على مشروع قانون إنشاء صندوق واردات النفط والغاز في الإقليم، الذي ينص على تشكيل هيئة عليا لمراقبة واردات النفط والغاز في الإقليم"، مشيراً الى أن "مهام الهيئة ستشتمل على تسجيل جميع واردات النفط والغاز في الإقليم بالإضافة الى مستوى الصادرات السنوية للنفط والغاز في كردستان وإعلان واردات الصندوق وفق المعايير الدولية".

يذكر أن عدد الآبار النفطية بإقليم كردستان يبلغ ٤٠ بئراً، في حين يتربع الإقليم على احتياطي من النفط الخام يقدر بـ٤٥ مليار برميل ونحو ١٠٠ الى ٢٠٠ ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ما يضع الإقليم في خانة الدول النفطية الكبيرة.

وكان العلاقة قد توترت مؤخراً بين بغداد واربيل بعد أن رفض إقليم كردستان مسودة لقانون النفط والغاز أقرتها الحكومة العراقية. ويقول الإقليم إن مسودة القانون تركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم والمحافظات، كما أنه مرر من مجلس الوزراء دون مراعاة الأصول القانونية.

وينص أحد بنود اتفاقيات أربيل أن يصار إلى توافق بشأن قانون النفط والغاز، لكن الإقليم يتهم التحالف الوطني بالالتفاف على الاتفاقيات وتمرير مسودة القانون دون أخذ موقف الكرد.

وتعود جذور الأزمة بين بغداد وأربيل إلى عقود نفطية كان الإقليم قد أبرمها مع شركات نفطية عالمية دون موافقة وزارة النفط الاتحادية التي اعتبرت العقود "باطلة" ومخالفة للدستور

اتحاد رجال الأعمال: البنك الدولي سيتبنّى منظمة جديدة لتنمية القطاع الخاص العراقي

بغداد/ المدى

أعلن الاتحاد الدولي لرجال أعمال العراق أن صندوق النقد الدولي سيتبنى منظمة جديدة لتنمية القطاع الخاص العراقي وتضع من خلاله السياسة الاقتصادية للبلاد.

وقال رئيس الاتحاد الدولي لرجال أعمال العراق حميد العقابي في تصريح صحفي: صندوق النقد الدولي سيتبنى منظمة جديدة ترعى الاقتصاد العراقي من خلال تنمية قطاعه الخاص ووضع السياسة الاقتصادية للبلاد، مضيفاً: سيتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة العراقية نتيجة عجز الحكومة من رسم السياسة الاقتصادية الواضحة.

وأوضح العقابي: أن هذه المنظمة ستدعو جميع المنظمات الاقتصادية العالمية والمحلية من أجل وضع سياسة اقتصادية مبنية على أسس صحيحة ودقيقة، مبيناً: إن سبب لجوء البنك المركزي لهذه الخطوة، لاعتراضه على الموازنة المالية للعام (٢٠١٢) كون ميزانيتها التشغيلية بلغت اكبر من الموازنة الاستثمارية. وتابع رئيس الاتحاد الدولي لرجال اعمال العراق: ان الهدف الرئيسي من تبني هذه المنظمة هو تفعيل القطاع الخاص واشراكه مع القطاع العام في عملية استثمار واعمار البلد، مؤكداً: أنها ستضع الاقتصاد العراقي على الخط العام وعلى المسيرة التي تواكب التطور الحاصل في العالم والدول الإقليمية.

وذكر رئيس الاتحاد الدولي لرجال اعمال العراق ان الاتحاد وضع نفسه مع هذه المنظمة الجديدة من اجل وضع الدراسات والبحوث للاقتصاد العراقي في سبيل تنميته والنهوض به.

يذكر ان صندوق النقد الدولي قد اعترض على الموازنة القادمة نتيجة زيادة نسبة الموازنة التشغيلية ب(٧٢٪)على حساب الموازنة الاستثمارية، اضافة الى التسعيرة الموضوعة لسعر برميل النفط الموضوعة على اساسه الموازنة.

الحكومة تخصّص مليار دولار لأمانة بغداد من موازنة ٢٠١٢

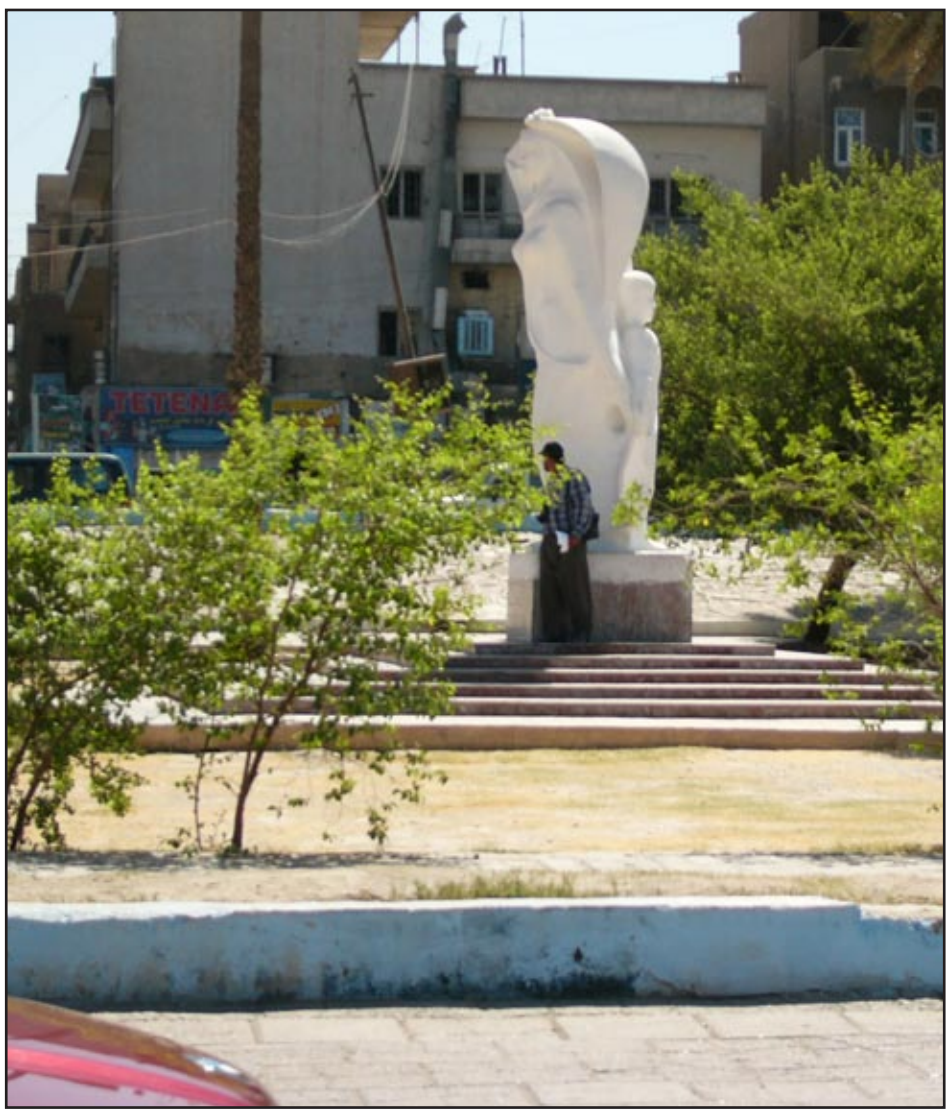

بغداد /(آكانيوز)

- أعلنت لجنة الخدمات النيابية، أمس الثلاثاء، أن الحكومة العراقية خصصت مليار دولار لأمانة بغداد من موازنة عام ٢٠١٢.

وقال عضو اللجنة أحسن العوادي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)إن "مجلس الوزراء خصص لأمانة بغداد مليار دولار ضمن موازنة عام ٢٠١٢ لأمانة بغداد وهذا التخصيص سيتم مناقشته في لجنة الخدمات ومعرفة مدى قدرة الامانة على تنفيذ مشاريع بهذه القيمة".

وأضاف أن "لجنة الخدمات ستناقش مع امانة بغداد اهم المشاريع التي ستنفذها خلال موازنة عام ٢٠١٢ ومدى حاجة المواطنين لها خاصة في الاقضية والنواحي".

وأوضح ان "أمانة بغداد يتطلب منها ان تراجع مشاريعها التي نفذتها خلال عام ٢٠١١ ومدى نسبة الانجاز فيها وتعالج مواطن الخلل".

ويأتي نقص الخدمات العامة على رأس شكاوى المواطنين التي لم تستطع الحكومات العراقية المتعاقبة على توفيرها رغم مرور أكثر من ثماني سنوات على إسقاط النظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣.

وأقرت الحكومة العراقية في اجتماعها الطارئ أمس موازنة عام ٢٠١٢ بمقدار ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار)